الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذجCamels

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية سيدي لخضر وكالة رقم 867 مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

بهلول فاطمة بن حليمة خيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	مقداد نادية	أستاذة محاضرة-ب-	جامعة مستغانم
مقررا	بن حليمة خيرة	أستاذة محاضرة-أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة-ب-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017-2018م.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بمغفرتك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى روح أمي الطاهرة"سعدية" وأدعو الله الرحيم الحليم أن يجعلها صدقة جارية تصل إليك إلى التي وقفت دوما إلى جانبي إلى من أنارت دربي وسيرت لي طريق دعائها بالإستمرار بدعائها الدئم أمي أميأمي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه وجعل قبرها روضة من رياض الجنة وأدعو لها الرحمة والمغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة إن شاء الله.

ألى من أحمل إسمهبإفتخار وكلله الله بالهيبة والوقار ألى الذي رسم لي معالم النجاح وعلمني معنى الحياة والصبر لشدائدها وعلمني العطاء بدون انتظار أرجو من الله أن يمد في عمره لترى ثمار قد حان قطافها بعد طوال الإنتظار إلى والدي العزيز "شعبان".

إلى من حبهم يجري في عرقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي هوارية،كريمة،وأخي العزيز محمد وزوجته وإلى الكتاكيت مصطفى ،ريان إسلام،سعدية،وإلى زوجة أبي.وإلى كل الأقارب من بعيد أو من قريب.

إلى أعز الصديقات ،وإلى من يحملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي وإلى أصدقاء جامعة مستغانم وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر علوم إقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

كلمة شكر

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم"من لا يشكر الناس لا يشكر"

نشكر الله تعالى المعطي المنان الواحد المستعان الذي جعل لنا الصعب سهلا فأضاء لنا الطريق ،فسرنا معه بلا رفيق ،فأخرجنا بهذا الجهد إلى النور ووفقنا بما قدمناه متواضع ميسورا فنحمده سبحانه ولا نحصي الثناء عليه.

فنتقدم بالشكر إلى من كان له الفضل في إيصال العلم والمعرفة منذ أول مراحل دراستنا إلى يومنا هذا.....

الشكر الخاص إلى الأستاذة المحترمة"بن حليمة خيرة "التي كانت لي نعم السند والدعم في إنجاز هذا العمل بتوجيهاتها ونصائحها ونشكر كل عمال وأساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسيدي لخضر – مستغانم على المعلومات المقدمة لي والتوجيهات والنصائح .

ومجمل القول الحمد لله من يوم خلقنا إلى يوم بعثنا راجين من الحي القيوم أن يزيدنا درجات ويرزقنا علما نافعا وأن الحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	I
قائمة الأشكال	II
قائمة الجداول	III
قائمة المختصرات	1
المقدمة العامة	2
الفصل الأول: الأداء المالي للبنوك التجارية ونموذج CAMELS	3
مقدمة الفصل	4
المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي	5
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي	6
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	7
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي	8
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي	9
الفرع الأول معايير الأداء المالي	10
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي	11
المطلب الثالث: الخطوات والعوامل المؤثرة في الأداء المالي	12
الفرع الأول: خطوات الأداء المالي	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	14
المبحث الثاني: عموميات حول نظام CAMELS	15
المطلب الأول: نشأة وتطوير نظامCAMELS	16
الفرع الأول: نشأة نظام CAMELS	17
الفرع الثاني: تطوير نظام CAMELS	18
المطلب الثاني: تعريف ومميزات نظامCAMELS	19
الفرع الأول: تعريف نظام CAMELS	20
الفرع الثاني: مميزات نظام CAMELS	21
المبحث الثالث: نظام وعلاقته بتقييم الأداء المالي للبنوك CAMELS	22
المطلب الأول: خطوات تطبيق نظام CAMELS	23
المطلب الثاني: معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك	24
الفرع الأول: معيار كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS	25
الفرع الثاني: معيار جودة الأصول وفق نظام CAMELS	26
الفرع الثالث: معيار جودة الإدارة وفق نظام CAMELS	27

الفرع الرابع: معيار الربحية وفق نظام CAMELS	28
الفرع الخامس: معيار السيولة وفق نظام CAMELS	29
الفرع الخامس: معيار الحساسية إتجاه السوق وفق نظامCAMELS	30
الفرع السادس: معيار الحساسية اتجاه السوق وفق نظامCAMELS	31
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر	33
مقدمة الفصل الثاني:	34
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
المطلب الأول: تعريف بنك بدر والهيكل التنظيمي له.	36
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
الفرع الأول: دراسة الهيكل التنظيمي للبنك BADRE	38
المطلب الثاني: مهام واهداف بنك BADR	39
الفرع الأول: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40

قائمة الجداول

الفصل الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I-1	تصنيف البنوك حسب نظام **CAMELS**	19
I-2	وصف حالة البنك حسب نظام **CAMELS**	20
I-3	تصنيف كفاية رأس المال البنك وفق نظام **CAMELS**	23
I-4	تصنيف جودة الأصول وفق نظامCAMELS	25
I-5	تصنيف جودة الإدارة للبنك وفق نظام **CAMELS**	27
I-6	تصنيف ربحية البنك وفق نظام**CAMELS**	29
I-7	تصنيف سيولة البنك وفق نظام **CAMELS**	31
I-8	تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق معيار **CAMELS**	33
II-9	نموذج جدول حسابات النتائج	46
II-10	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول ببنك بدر	47
II-11	التصنيف الكلي	47
II-12	نسبة التصنيف المرجح لبنك بدر	48
II-13	تصنيف جودة الأصول ببنك بدر إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول	49
II-14	نسب الربحية في بنك بدر	50
II-15	تصنيف ربحية البنك بصفة عامة	51
II-16	تصنيف البنك على نسبة العائد على حقوق الملكية	52
II-17	تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأصول	52
II-18	تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول	53
II-19	تصنيف ربحية بنك بدر	53
II-20	تصنيف سيولة البنك بصفة عامة	54
II-21	نسب السيولة في البنك	54
II-22	تصنيف سيولة البنك إعتمادا على نسبة القروض على الودائع	55
II-23	تصنيف سيولة البنك على نسبة القروض على إجمالي القروض	56
II-24	الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعارالفائدة نسبة الأصول البنك لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول	57 58
II-25	التصنيف النهائي للبنك	58

قائمة الأشكال

الفصل - الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر	

قائمة المختصرات

الكلمة	مختصراتها	معنى المختصرات
CAMELS	C	رأس المال.
	A	الأصول.
	M	الإدارة.
	E	الأرباح.
	L	السيولة.
	S	حساسية اتجاه مخاطر السوق.

المقدمة العامة

تعتبر البنوك من أهم الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة بحيث تساهم في تعبئة الموارد المالية والعمل على حسن توظيفها في المجالات والأنشطة الحيوية.

غير أنها تواجه صعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها الى الظرف البيئة والخارجية والتي قد تؤدي إلى حدوث نوع من الأزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها وتنعكس سلبا على فعلية وكفاءة القطاع البنكي كونه الأكثر حساسية وتأثرا بهذه التغيرات ومنه استمرار عملها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل ومع كافة المتغيرات البيئية والاستعداد الكافي لها بتدبير الموارد والإمكانيات الأزمة لتحقيق الأهداف المنشودة وبما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدداتها وهي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف بسبب اعتمادها على التحليل الكمي دون النوعي لذا ظهرت معايير جديدة تهتم بكلا الجانبين وتعطي تقييم شامل لأداء المصرف ومن بين أهم هذه المعايير نظام تقييم البنوك وفقا لمؤشرات الناتجة عن الفحص الميداني أو نظام CAMELS لتقييم أداء البنك.

يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية ضرورة ملحة نظرا لما يشهده النظام المصرفي من تحويلات وإصلاحات بداية بقانون النقد والقرض ومتابعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة والسعي لتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء كفاءة ومردودية البنوك من أجل تأهيلها للمناقشة إقليميا و دوليا.

إشكالية الدراسة:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ومن ثم أصبح المدير ملزما بإجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عدد ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية.

ويعد نظام CAMELS لتقييم الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصارف لتغطية كل من النواحي الكمية والنوعية لأداء.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

- ماذا نقصد بالأداء المالي وماهي العوامل المؤثرة عليه؟
- فيما تكمن أهمية نظام CAMELSوما علاقته بتقييم الأداء المالي للبنوك؟

فرضيات الدراسة:

لإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تقييم الأداء المالي وسيلة تقدم المعلومات الازمة لتحليل الوضعية المالية للبنوك
- ✓ مؤشرات نظام CAMELS لها دور فعال في تقيم الوضعية المالية للبنوك.

منهج الدراسة:

-قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة سنتعمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ،وتحديد أهم التعاريف التي يطلبها البحث والمتعلقة به.

-أما الجانب التطبيقي لدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لما يتناسب مع طبيعة الموضوع للبحث باستخدام مقابلات شخصية مدعمة بالاستمارة.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقييم البحث إلى قسمين قسم نظري وقسم تطبيقي:

-الفصل الأول الذي يحمل عنوان الأداء المالي للبنوك التجارية ونموذجCAMELS والذي تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام **CAMELS.**

المبحث الثالث: نظام **CAMELS**وعلاقته بتقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر حيث قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: استخدام نظام CAMELSفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها:

- محاولة التعرف على الأداء المالي داخل البنك.
- معرفة ما مدى تطبيق نظام CAMELS في البنوك وفق منهج موحد وتحليل النتائج.
- محاولة تحديد معايير لتقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من إتجاهين:

*أهمية التقييم المالي للبنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهمتين والدراستين نظرا لثقل الذي تمثله البنوك وحساسيته لدورها الاقتصادي.

*الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELSباعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

أدوات الدراسة:

-الكتب والمؤلفات المتخصصة في مجال البحث.

-مذكرات التخرج

-مجلات

-مراسيم وتقارير مقدمة من مديرية البنك .

مقابلات شخصية مع مسؤولي البنك بالاستعانة بالاستمارة

صعوبات الدراسة :

-قلة المراجع الخاصة بمعيار **CAMELS**في المكتبة.

-تحفظ البنك بالمعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي والوثائق الداخلية للبنك.

-عدم تطبيق البنوك الجزائرية بمثل هذا النموذج مما صعبت علينا الدراسة

الجانب النظري

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

تشكل البنوك التجارية أحد المؤسسات التجارية المهمة والمحورية من خلال تقييم الأداء المالي لها الذي يعد من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح هذه البنوك أو أي مشروع من المشروعاتالتقييم من أحد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل ومواكبة التطورات،ويعتبر معيار **camel**sأحد نماذج في تقييم أدء البنك.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:عموميات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني:عموميات حول نظام **.camels**

المبحث الثالث:نظام **camels**وعلاقته بتقيم الأداء المالي للبنوك

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وترتبط عملية تقييم الأداء المالي بالسنة المالية لتحديد الى مدى استطاعة الادارة تحقيق المهام المحددة لها.

المطلب الاول :مفهوم واهمية الاداء المالي

يحل تقييم الأداء الماليمكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيق أهدافه.

الفرع الاول: مفهوم الاداء المالي

يعد الاداء المالي من اكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس اداء المصارف لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المصارف نحو المسار الافضل والصحيح. وهناك من الخبراء والباحثين من حدد مفهوم الاداء المالي بإطاره الدقيق بانه:[1]

- المعبر عن اداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا ويمثل الركيزة الاساسية لما تقوم به المنظمات من انشطة مختلفة
- تبيان اثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية
- اداة التعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل او لجانب معين من اداء الشركة او لأداء اسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

الفرع الثاني: اهمية الاداء المالي

تكمن اهمية الاداء المالي في تقييم اداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم المستخدمين هذه البيانات ومستفيدين منها لترشيد القرارات المالية وتتمثل في:[2]

1- معالجة اي خلل في عمل الادارة بشكل سريع.

2- حث الادارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.

3-متابعة أعمال البنوك ومراقبة الأوضاع وتقييم مستويات الأداء البنكي.

4-تعزيز مبدأ المساءلة بالإستاد إلى أدلة موضوعية

5- يقوم بترشيد الطاقة البشرية في البنوك للمستقبل حيث أن يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها.

6- مساعدة مدراء الأقسام على إتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس و الحكم.

7- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

---

[1] علاء فرحان طالب،إيمان شيحان المشهداني"**حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**،الطبعة الأولى،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان سنة 2011 ،ص67.

[2] محمد محمود الخطيب"**العوامل المؤثرة على الأداء المالي**،دار الحامد،عمان،الطبعة الأولى،سنة 2010،ص48.

8- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

9- توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف.

المطلب الثاني : معايير و مؤشرات الأداء المالي

تعتبر مؤشرات ومعايير الأداء المالي مدى سلامة وإستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم قابلية القطاع المالي وتعمل كأداة لإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر.

الفرع الأول : معايير الأداء المالي

إن التواصل إلى رقم معين لايعني شيئا للمحللين الماليين مالم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمصرف ،هناك عدة معايير للمقارنة منها :[1]

أ- المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة و أهميته تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الإتجاه العام للمصرف و الكشف عن مواضع الضعف و القوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المصرف المالي وأوضاع المصارف الأخرى.

ب- المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير هذه المعايير إلى مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة ويستفاد من هذه المعايير في عملية التحليل المالي و يعاب عليه عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم و طبيعة الأنشطة.

ت- المعايير المطلقة:

هي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة لسنة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بالتقلبات الواقعية ،رغم عدم قبول الماليين هذا المعيار في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل (نسبة التداول =2÷1) مازالت تستخدم كمعيار مطلق.

ث- المعايير المستهدفة:

تعتمد هذه المعايير على نتائج الماضي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منه في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المصارف بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

الفرع الثاني : مؤشرات الأداء المالي

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المصارف وقدرته على مواجهة إلتزاماته المستحقة عليه حاليا ومستقبلا لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء فالمؤشرات المالية هي علاقات رياضية بين الأرقام وعادة ما تكون على شكل نسب أو مرات .وفيما يلي أهم النسب المالي في تقييم الأداء المالي:[1]

[1] علاء فرحان طالب ،إيمان شيخان المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص73.

[1] أحمد فلطاح ،"مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،أفريل2005،ص:02.

أ- نسب الربحية :

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في إستغلال الموارد إستغلالا أمثل لتحقيق الأرباح وهو مؤشر لتحسين الأداء المالي للشركة ومن نسب الربحية مايلي :

1. نسبة العائد على الموجودات :

تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لأموالهم وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسة الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتقاس نسبة العائد على الاستثمار بتطبيق المعادلة الأتية:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

2. نسبة العائد على حق الملكية:

تقيس نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف، ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف و المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلا منخفضا بالقروض وتقاس بتطبيق المعادلة الأتية:

$$\text{نسبة العائد حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

3. نسبة ربح السهم :

تعكس حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة حيث ارتفاعها الى ارتفاع ربحية السهم ويمكن مقارنتها خلال السنوات الماضية لمعرفة نسبة النمو في المصرف وتطبيق المعادلة الأتية :

$$\text{نسبة ربح السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}} \times 100\%$$

4. نسبة العائد على الودائع:

تقيس نسبة العائد على الودائع مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها و تقاس المعادلة الأتية:

$$\text{نسبة العائد على الود ائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الصريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

أ- نسب السيولة :

وهي القدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية الى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة الصعوبات فنقص السيولة يؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف فمن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:

1- نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في المواعيد المحددة.

-اذا ارتفعت هذه النسبة سوف ينعكس سلبا على العوائد المصرفية.

- اذا انخفضت هذه النسبة فيتعرض المصرف الى مشاكل كثيرة.

اذن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة وتقاس بتطبيق المعادلة الأتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+النقد في البنك المركزي+ارصدة لدى المصاريف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

إجمالي الودائع هو جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك حيث:
رأس المال الممتلك=رأس المال المدفوع + الاحتياطات +الأرباح المحتجزة.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يسمى بالاحتياطي القانوني بنسبة 20 وتعد هذه النسبة من الادوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي لتأثير في حجم لائتمان الممنوح وتقاس بتطبيق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

3- نسبة التوظيف(الاستثمار):

تعكس مدى قدرة المصرف على توظيفه للأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف .

-ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة

-انخفاضها يدل قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية

وتقاس بتطبيق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

4- نسب مخاطر الاستثمار:

عند اتخاذ قرارات الاستثمار فالمستثمر لا ينظر الى العائد فقط بل يأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة المرافقة لذلك العائد فالمخاطرةتعرف بأنها مجازفة مع احتمال الربح أو الخسارة.

ويمكن تقسيم المخاطرة الى ثلاثة أنواع:[1]

1-المخاطرة المنتظمة:

هي الجزء من مخاطر الموجودات الذي يرتبط بعوامل السوق والتي تؤثر على جميع المنظمات وهذا النوع لا يمكن تجنبه بالتنويع.

ومن هذه المخاطر ما يلي:

[1] بشير العباس العلاق"**إدارة المصارف مدخل وظيفي**"،جامعة التحدي،الأردن،2001،ص:88.

- **مخاطر القوة الشرائية:**

تتمثل في احتمال أن تؤدي التغيرات التي تحدث لا سعار الى النيل من القدرة الشرائية المستقبلية للعوائد الناتجة عن الإستثمارات.

- **مخاطر الائتمانية :**

تعرف بمصطلحين: المخاطرة والائتمان ومنه:

-المخاطرة: تم التطرق اليها سابقا.

-الأئتمان:هو الثقة التي يوليها المصرف الى شخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أويكلفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفان

ومنه المخاطرة الأتمانيةهي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاءبالتزاماته في الوقت المحدد وتقاس المعادلة الأتية

$$\text{المخاطرة الأتمانية} = \frac{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطرة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

أو

$$\text{المخاطرة الأتمانية} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

- **مخاطر معدل الفائدة:**

هي مجموعة النسب التي تقيس التغير في العوائد بسبب التغير في أسعار الفائدة فارتفاع أسعار الفوائد على المطلوبات يعني انخفاض الايرادات وهذا بسبب زيادة النفقات .وهناك نوعان من مخاطر معدل الفائدة مرتبطان بالاستثمار في الأوراق المالية وهما:

1- **مخاطر إعادة الاستثمار :**

هي مخاطر ناجمة عن عدم أمكانية استثمار الأوراق المالية بنفس معدات الفائدة.

2- **مخاطر السعر:**

هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لأوراق المالية ذات العائد الثابت عند ارتفاع معدلات الفائدة.

- **المخاطر الغير المنتظمة:**

جزء من مخاطر الموجودات التي تتعلق بأسباب عشوائية والتي يمكن استبعادها أومنعها من خلال التنويع ولها عدة مصادر منها:

1- **-مخاطر صناعية:**

هي المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة والناتجة عن ظروف خاصة بتلك الصناعة مثل ظهور ابتكارات واختراعات جديدة تؤدي الى توقف الحد من الطلب على المنتوجات والخدمات القديمة.

2- مخاطر الادارة :

ينجم عن هذا النوع عن عدم كفاءة ادارة المصرف في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة التي يمر بها المصرف.

- **المخاطر الاتمانية:**

هي المخاطر التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وتشمل ما يلي:

1- مخاطر الرفع المالي :

يشير مفهوم الرافعة المالية الى تأثير النفقات والتكاليف الثابتة في العلاقة بين ايرادات المصرف وأرباحه وتقاس بالدرجة التي يعتمد فيها المصرف على الاقتراض في تمويل عملياته وأنشطة المختلفة

2- مخاطر الرفع التشغيلي:

يشير مفهوم الرفع التشغيلي الى مدى استخدام التكاليف الثابتة كالأندثارات ورواتب الادارة و الايجارات وغيرها من عمليات المصرف.

ومنه: درجة الرفع التشغيلي= $\frac{\text{النسبة المؤية للتغير في إجمالي الربح قبل الفوائد و الضريبة و توزيع الأرباح}}{\text{النسبة المؤية للتغير في المبيعات}} \times 100\%$

ومن خلال مزج مخاطرة كل من الرفع المالي والرفع التشغيلي ينتج ما يسمى بمخاطرة الرفع الكلي وتشير الى استخدام التكاليف الثابتة التشغيلية والمالية لتعظيم أثر التغير في المبيعات على ربحية السهم الواحد وتحسب وفق المعادلة الأتية:

درجة الرفع الكلي= $\frac{\text{النسبة المؤية للتغيير في إجمالي الربح قبل الفواصد و الضريبة و توزيع الأرباح}}{\text{النسبة المؤية في التغير في المبيعات و الإيرادات}} \times 100\%$

- **نسب كفاية رأس المال :**

يشكل رأس المال قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف ويؤدي دور مهم في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة التي تواجه المصرف فالبنوك المركزية تهتم بكفاية رأس المال إذ تحدد نسبة معينة وعلى المصارف التجارية الالتزام بها لحماية الاموال المودعين والدائنين.

تقاس نسب كفاية راس المال من خلال النسب الاتية:[1]

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات:

تعكس مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات يحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة وتقاس بتطبيق المعادلة الاتي:

نسبة رأس المال الممتلك الى أجمالي الموجودات= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$

-نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض :

[1] أحمد فلطاح،نفس المرجع السابق،ص:09.

توضح مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الاموال التي تم استثمارها وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الاتية :

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي االقروض}} \times 100\%$

-نسبة راس المال الممتلك الى الاستثمار في الاوراق المالية :

تعكس مدى قدرة المصرف على مواجهة حالة الانخفاض في القيمة السوقية لأوراق المالية وتقاسب المعادلة الاتية :

نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمار في الاوراق المالية= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الاستثمار في الاوراق المالية}} \times 100\%$

المطلب الثالث: الخطوات والعوامل المؤثرة في الاداء المالي

الفرع الاول: خطوات الاداء المالي:

يمكن تلخيص عملية الاداء المالي بالخطوات التالية : [1]

1)الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل.

2) احتساب مقياس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ،وتتم بإعداد واختبار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي.

3) دراسة وتقييم النسب ،وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات افات والفرقات ومواقع الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4) وضع التوصيات الملاءمة معتمدين على عملية تقويم الاداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجاتها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الاداء المالي

هناك عوامل مؤثرة في الاداء المالي تتمثل في:

-الهيكل التنظيمي :

هو الوعاء أو الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات وأساليب تبادل الانشطة والمعلومات

يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء البنوك من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات وتخصيص الموارد لها وتسهيل تحديد الادوار للأفراد في البنوك والمساعدة في اتخاذ القرار ضمن المواصفات التي تسهل ادارة البنوك في اتخاذ القرار.[1]

-المناخ التنظيمي :

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري

*وضوح التنظيم هوإدراك العاملين مهام البنوك وأهدافها وعملياتها.

*إتخاذ القرار هو الأخذ بالطريقة العقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات. لاتخاذها.

1محمد محمود الخطيب،مرجع سبق ذكره،ص20.

[1]شاكر الخشالي"العلاقة بين أبعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمينالأردنية"دراسات العلوم الإدارية،المجلد 33 ، العدد1،2006 ، ص 113:.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء المالي بصورة إيجابية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء. [2]

-التكنولوجيا:

هي عبارة عن الاساليب والمهارات والطرق المعتمدة في البنوك لتحقيق الأهداف النشودة،فيجب على البنوك تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.فالتكنولوجيا تعمل على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع .

-الحجم:

هو تصنيف البنوك والشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم .

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء البنوك تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية.

كلما زاد حجم البنوك يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة.

قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء البنوك وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: عموميات حول نظامCAMELS

يعد نظامCAMELSمن الاساليب الفعالة لتقيم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستحدثات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

المطلب الأول:نشأة وتطوير نظام CAMELS

الفرع الأول:نشأة نظام CAMELS

من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بسبب الإنهيارات المصرفية عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 1000 مصرف محلي،وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية،تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم ،ثم حدث إنهيار مماثل في عام1988 أدى الى فشل 221مصرف. [1]

بدأ إستخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظل البنك الأحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور الى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد الى22 مصرف فقط عام 1998 وقد عكست النتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيارcamelsكمقارنة لفترتين المذكورتين لنتائج طيبة للأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988،فقد أظهرت نتائج التصنيف لربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 والتصنيف 2 وأن أكثر من المصارف تتمتع بالتصنيف 1.

الفرع الثاني: تطوير نظام CAMELS

---

[2] عاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص:70.

[1] يوسف بوخلخال"أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،العدد العاشر،2012،ص207.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطيالفدرالي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوظاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الإقتصاديون لهذا البنك الى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذه المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت من أفضل النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان منبعا قبل إستخدام هذا المعيار ،كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة

المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر ألية السوق والأسعار بشهور عديدة لذلك فقد طالب العديد من المحللين والباحثين بضرورة نشر هذه النتائج بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختبار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل.

رأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيارCAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

لكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج هذا التحليل للجمهور مابين المؤيد والمعارض،فهناك من يرى أنها في غاية السرية لذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لايؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل،بينما يرى البعض الأخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق الجمهور ومن ثم يتخذ قراره.

في سنة 1996 مؤشر **camel**استبدل بمؤشرCAMELS الذي يأخذ بعين الإعتبار المخاطر المنتظمة وبذلك يمثل المكون السادس وهو الحساسية إتجاه السوق.

المملب الثاني:تعريف ومميزات نظام CAMELS

الفرع الأول: تعريف نظام CAMELS

تتمثل طريقة **CAMELS**في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ،وتعتبر هذه الطريقة أحد وسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **CAMESL**والإعتماد عليها في إتخاذ القرار.[1]

CAMELSهو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية ونظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب إهتمام رقابي خاص[32]

ويعرف مؤشر **CAMELS**على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص اليداني ويقيم وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له ويسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم إتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في الأزمات.

ويمكن أن يعرف نظام **CAMELS**على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ،ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

[1]Yakob rubayah « camel rating approach to assess the insurance operator financial stregth »jurnal ekonomi ,malaysia,2012,p05.

[2]YAKOB RUBAYAH ,IBID ,P :06..

الفرع الثاني: مميزات نظامCAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار**CAMELS**في النقاط التالية: [1]

1-تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

2-توحيد أسلوب كتابة التقارير.

3-اختصار زمنالتقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

4-الإعتماد على التقييم الرقمي الأكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

5-عمل تصنيف شامل لنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف.

المبحث الثالث: نظام CAMELSوعلاقته بتقييم الأداء المالي للبنوك

يشمل نظام**CAMELS** لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال العناصر الستة له على العديد من المعايير والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى بناءا على نظام**CAMELS**

المطلب الأول:خطوات تطبيق نظام CAMELS

يشمل نظام**CAMELS** على العناصر الستة الرئيسيةله:

-كفاية رأس المال **C**

-جودة الأصول **A**

-الإدارة **M**

-الأرباح **E**

-السيولة **I**

-الحساسية اتجاه مخاطر السوق **S**

تصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

الجدول رقم (I-1): تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

النسبة الإجمالية	تصنيف البنوك
1.4-1	قوي
2.4-1.5	مرضي
3.4-2.5	معقول
4.4-3.5	هامشي
5-4.5	غير مرضي

La Resource ;khalafalla ahmed mohamed arali **« predicting bank failure :2009 »** ;jurnal of businessstudies quarterly,volume4 ,nembre 3,2013,p :165.

[1] YAKOB RUBAYAH ,IBID ,P :07.

تتنوع درجات تصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بأضافة الى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحساب بغرض الوصول الى التصنيف النهائي لكل مصرف ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي اليه.

الجدول رقم (I- 2) وصف حالة البنك حسب نظامCAMELS

تصنيف مكونات	وصف حالة المؤسسة المالية
امن وسليم	المؤسسة في حالة سليمة في جميع النواحي وعموما فالمكونات الفردية تضمن
1	بين 1 أو 2
	المؤسسات المالية سليمة نسبيا عموما المؤسسة ليس لديها مؤشرات فردية
2	أكبر من 3
غير مرضي	تتطلب المؤسسة المالية بعض الإرشادات الرقابية في واحد أو أكثر من مجالات
3	النظام
	تتميز المؤسسة المالية بوضع غير امن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو
4	أوجه القصور الإدارية التي تؤدي الى الأداء غير مرضي
	تتميز المؤسسة المالية في هذه المجموعة بشكل خطر كبير على صندوق التأمين
5	على الودائع و أحتمالات إفلاس كبيرة

المصدر:شوقي رقية**"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "**أطروحة دكتورة في العلومالإقتصادية غير منشورة ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011،ص80.

ومنه مكوناتCAMELSموزعة سلميا من 1الى5 حيث:

يمثل (1):أعلى تصنيف أي أحسن الأداء.

تمثل(5):أدنى تصنيف أي أضعف الأداء.

المطلب الثاني:معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك

الفرع الأول:معيار كفاية رأس المال

هي الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم لتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإصدار.

-تطور معيار كفاية رأس المال:

حاول العلماء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر بأشكال مختلفة ومن أهم نسب لقياس كفاية رأس المال المصرفي مايلي: [1]

***نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع:**

يقوم على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال.

***نسبة رأس المال الممتلكالى أجمالي الودائع:**

تم اللجوء إليه كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في التحكم على كفاية رأس المال لحجم ونوعية الأصول المستثمرة للبنك.

***نسبة رأس المال الممتلك الى حق الملكية:**

يقيس هذه المؤشر مدى إمكانية رأس المال الممتلك لحق الملكية على تغطية الموجودات التي تكون مخاطرها مرتفعة التي تشمل الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات.

تقديم لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال على النحو التالي: [2]

أ) لجنة بازل الأولى 1988 :

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال (الشريحة(1)+الشريحة((2))}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} > 08\%$$

تعديلات بازل الأولى 1996:

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة(1)+الشريحة(2)+الشريحة(3)}}{\text{الاصول المرجحة باوزان المخاطر+مقياس بالمخاطرة السوقية}\times 12.5} > 08\%$$

ب)لجنة بازل الثانية:

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة(1)+الشريحة(2)+الشريحة(3)}}{\text{الاصول المرجحة باوزان المخاطر+مقياس المخاطر السوقية}\times 12.5+\text{المخاطر التشغيلية}\times 12.5} > 08\%$$

ج)لجنة بازل الثالثة :

تضمن لجنة بازل الثالثة محورين أساسين هما:

المحور الأول:تدعيم رأس المال البنوك لرفع من مستوى ملائتها.

المحور الثاني:وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك.

---

[1] تهاني محمد محمود الزعابي"**تطوير نموذج لحساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**"رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل غير منشورة،الجامعة الإسلامية،غزة،2008،ص:52.

[2] دريس رشيدوبحلري سفيان"**مقررات لجنة بازل والنظم الإحترازية**" www ebassrauorgيوم 10-04-2015.ص **02.**

ركزت لجنة بازل الثالثة على النقاط التالية: [1]

-تحسين جودة الأموال الخاصة .

-زيادة قيمة الأموال الخاصة .

-زيادة تغطية المخاطر.

-الإهتمام بالمخاطر النظامية والمخاطر بين البنوك.

***أسس تصنيف كفاية رأس المال البنك وفق نظامCAMELS**

يمكن تصنيف كفاية رأس المال على النحو التالي:

الجدول رقم (I - 3):تصنيف كفاية رأس المال البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	وصف حالة رأس المال
1	-أداء قوي لأرباح -النمو جيد للأصول -خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية تحليل المخاطر المتعلقة بالإدارة .
2	-لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنفه رأس المال (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ولكن المصرف يمر بنقاط الضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه الملازمة لمسارات الأعمال.مشاكل مرتفعة نسبيا فضلا عن إخفاق الإدارة في الإحتفاظ برأس المال كاف لتدعيم المخاطر
3	-ويتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة ،مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين للقضايا ذات الشأن وإتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال ومن أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول.
4	-يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية ،حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة التي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله،كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الإئتمانية ،
5	-تعتبر معسرة حيث تتطلب إشرافا رقابيا فوريا لملاقاة خسائر المودعين والدائنين حيث أن خسائر الإستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي.

المصدر:أحمد قارون،**مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**،رسالةماجستر في العلوم التجارية غير منشورة،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012-2013،ص-37

[1] دريس رشيد وبحري سفيان،نفس المرجع السابق،ص:03.

الفرع الثاني :معيار جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات وتوليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة والإدارة ورأس المال.

1)النقاط الواجب مراعتها حول دراسة جودة الأصول:

يتم تصنيف جودة الأصول بلإستثناء الى القضايا التالية:[1]

ج- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة الى إجماي رأس المال.

ح- حجم وإتجاهات أجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
التركيزات الإئتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة .

- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
- فعالية إدارة محفظة القروض بالظر الى إستراتجيات والسياسات والإجراءات والظوابط والتعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالإئتمان (مطالبات،ملاحقة المقترضين....إلخ).

2)مؤشرات تقييم جودة الأصول.

إن تقييم جودة الأصول عادة ماينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ-مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة:

كالتركيز الإئتماني القطاعي ،الإقتراض بالعملة الأجنبية،القروض غير العاملة،القروض للمؤسسات العامة الخاسرة مخاطر السوق،الإقراض المرتبط،مؤشرات الرفع المالي.

ب-مؤشرات متعلقة بالؤسسات المقترضة:

كجودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة ،نسبة الدين الى حقوق الملكية،ربحية قطاع الشركات،مؤشرات لظروف الشركات الغير المالية،مديونية القطاع العائلي.

3)توظيفات الأصول في البنوك

تظهر الأموال أجه إستخدام البنك لموارده وهي تمثل العمليات التي يمارسها البنك الدائن،وتتمثل أهم بنود الأصول أوأوجه التوظيف فيمايلي:[1]

***الرصيد الإحتياطي:**

يتكون من النقود في شكل عملات معدنية وورقية التي يحتفظ بها البنك في خزانته امواجهة طلبات العملاء من النقد.

***القروض قصيرة الأجل جدا والقروض قصيرة الأجل:**

[1] أحمد نورالدين الفرا،"**تحليل نظام التقييم المصرفي CAMELSكأداة للرقلبة على القطاع المصرفي**"،رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة،ص-ص:64-65.

[1] **زينب عوض الله أسامةمحمد"إقتصاديات النقود والتمويل"دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2005،ص:172.**

الأولى: تقترض عادة بيوت الخصم يمكن إستردادها بواسطة البنك المقرض في أقل من 24ساعة ولايدفع عليها إلا فلئدة منخفضة.

أما الثانية :يمكن إستردادها في حدود 14 يوما.

***الأوراق المخصومة:**

تتكون من الكمبيالات (من أوراق التجارية) وأذونات الخزينة (من الأوراق المالية الحكومية) التي تقبل البنوك خصمها هذه الأوراق تصبح سائلة وفقا لطول أجل الوفاء بالدين الثابت بها.

***القروض التي يقدمها البنك لمدة محدودة سواء كان بضمان مالي أو شخصي أو بدون ضمان:**

إذا كان العميل يتمتع بمركز مالي جيد أو سمعة كبيرة،هذه القروض تأخذ شكل سلفة يقدمها البنك للعميل أو إذن يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف أي سحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدود أقصى متفق عليه.

4) أسس تصنيف أصول البنك وفق نظامCAMELS

يمكن تصنيف أصول البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (I - 4):تصنيف جودة الأصول وفق نظام CAMELS

التصنيف	وصف حالة جودة الأصول
1	-نسبة الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال أقل من 2 أو 3 إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت الرقابة من قبل وحدة خاصة وفق القانون. -التركيز الجيد لإئتمان والقروض المقدمة للموظفين بما يعطي حد أدنى للمخاطر -تفتقد الأصول غير الإئتمانية على تهديدات بالخسائر.
2	-تظهر نفس الخصائص المشابهة لصنف الأول لكن يشهد نقاط الضعف في بعض العوامل السابقة فلإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها. -يشهد البنك خسائر في الأصول لا تتجاوز 10% من مجموع رأس المال ومع ذلك يتصف البنك بالمؤشرات التالية: *ظهور إتجاهات سلبية في مستوى الإئتمان والقروض التي فات موعد تسديدها *وجود ضعف في معايير إدارة الإئتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به. -إنخفاض عائد الأصول الغير الإئتمانية.
3	-يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات أكثر من الصنف (2) -يتميز هذا التصنيف ب: *سوء تسيير معايير منح الإئتمان. *منح قروض للموظفين بشكل غير ملائم. *سياسات وإجراءت منح الإئتمان لا تدار بدقة
4	البنك يعاني من مشاكل وضعف رأس المال ويتطلب دعم لمواجهة المخاطر ويتصف ب -حجم كبير للخسارة في القروض. -زيادة القروض المتعثرة والقروض المشكوك فيها. -زيادة متواصلة لمستوى الخسائر في القروض والنتيجة تزيد حالات عدم قدرة السداد.
5	-نسبة الأصول المتعثرة الى رأس تفوق 50 % -عدم إمكانية العمليات التسيرية في إصلاح البنك.

المصدر:زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره،ص:173

الفرع الثالث: معيار جودة الإدارة وفق نظام CAMELS

يعتبر تقييم الإدارة صعبا بالمقارنة مع باقي المعايير ويرجع ذلك الى حقيقة التقارير السنوية للبنوك لا تحتوي على أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقييم كفاءة وإنتاجية إدارة البنوك وأن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك وليس من السهل أخذ مؤشرات تجمعية في هذا السياق يحتوي تحليل هذا المجال خمسة مؤشرات نوعية: الحوكمة، الموارد البشرية، عمليات المراقبة والمراجعة، أنظمة التكنولوجيا والمعلومات، التخطيط الإستراتيجي.[1]

1)مؤشرات تقييم جودة الأدارة:

يتم تقييم الإدارة بناءا على المؤشرات النوعية التالية:

*مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية.

*مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة التنفيذية.

*مدى قدرة الإدارية على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.

*مدى تجاوب الإدارة مع التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.

*مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.

*مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.

بالإضافة الى بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإعتماد عليها وهي:

-معدلات الإنفاق.

-نسبة الإيرادات لكل موظف.

-التوسع في إعداد المؤسسات المالية.

3)أسس تصنيف جودة إدارة البنك وفق معيارCAMELS

يمكن تصنيف الإدارة على النحو التالي:

الجدول رقم (I- 5):تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	-قوة الاداء المالي في جميع المجالات. -دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي. -لاتتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية. -مراعاة الإلتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ البيانات والإجراءات في مجال العمل. -تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.
2	-نفس خصائص التصنيف (1) -تطبيقات إدارة المخاطر المرضية نسبيا.
3	-تتصف بإساءة الإستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين -تجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية.
4	الحاجة الى إجراء تنظيمي قوي لضمان إتخاذ الإجراء التصحيحي الازم من قبل البنك المركزي.
5	-الإدارة غير فعالة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي.

المصدر:عاشوري صبري**"دور النظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"**رسالة ماجستر فيالعلوم التجارية غير منشورة،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس،سطيف،- 2010 -2011 ص- 101

[1]RAPORT D'evalution des perfomances globales de l'union des caises d'epargne et de prét « UNACREP,Rupublique du bénin ,Aout 2011,p ;07.

الفرع الرابع :معيار الربحية

تعتبر الأرباح السبب الرئيسي في بقاء وإستمرارية البنك بإعتباره أهم مصادرها المالية كما تسعى دائما لتغطية وتطوير البنك وتعظيم مركزه المالي

1)مصادر أرباح البنوك

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف الازمة وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أوزيادتها بمعدل أقل من معدل الدخل كلما زاد الربح.

تنتج الأرباح بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الإستثمار التي يقوم بها المصرف بالإضافة الى أرباح رأسمالية التي قد تنتج عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله،بالإضافة للعملات الناتجة عن تقديم خدماته المختلفة من إصدار لخطابات الضمان،فتح إعتمادات مستندية،خصم أوراق تجارية،تأجير الخزائن،تحصيل الشيكات.....

2)النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك

لابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كمايل[1]

*مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.

*نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في دلك تأثير الضرائب.

*مدى الإعتماد على البنود الإستثنائية أوعمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو مصادر الدخل الغير التقليدية .

*فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.

*كفاية المخصصات والإحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

[1]عبد المنعم راضي"النقود والبنوك"مطبعة النهضة مصر،مصر،1988،ص:85.

3)نسب ربحية البنك

1-العائد على الأصول 3-معدلات الدخل والإنفاق

2-العائد على حقوق الملكية 4-المؤشرات الهيكلية

4)أسس تصنيف ربحية البنك وفق معيار CAMELS

يمكن تصنيف ربحية البنك على النحو الآتي:

الجدول رقم(I - 6):تصنيف ربحية البنك وفق معيار CAMELS

التصنيف	وصف حالة الربحية
1	-سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات . -الإتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات. -نسبة الربحية بالعادة تفوق 1 % .
2	-يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات لإحتياطات الازمة. -يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. -نسبة الربحية تكون 1% أو قريبة منها(بين 0.75 %و1 %)
3	-يشهد المصرف إنخفاض في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أوعدم فعاليتها مما يعيق تكوين الإحتياطات الازمة. -تبلغ نسبة الربحية 0.5 % و0.75% الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان إتخاذ الإدارة والخطوات المناسبة لتحسين أذاء الارباح المصرفية.
4	-قد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غيلر كافي لاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب. -نسبة الربحية مابين (0.25% أو 0.5 %)
5	-يشهد خسائر بصورة تعرض ملائمة للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول. -تبلغ نسبة الربحية أقل من 0.25 % أو الدخول في الخسائر

المصدر:علي محمد شاهين"**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**"الجامعة الإسلامية،غزة،2005،ص-ص:28-29

الفرع الخامس:معيار السيولة

1- مفهوم السيولة في البنك ومكوناتها:

السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته من تلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم وطلبات الإئتمان من قروض وسلفيات من خلال تحويل أي أصل من أصوله الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر.

والسيولة بمعنى الإيجابي هي: [1]

1-توفير الاموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.

2-القدرة على توفير الاموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند إستحقاقها.

3-القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.

[1] مفلح محمد عقل"**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"دار المستقبل للنشر وتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،2000،ص-ص:22-23.

*تتكون السيولة حسب سرعة توفيرها الى مكونين هما:

✓ **السيولة الحاضرة :** تشمل مايلي:

-النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية.

-الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي.

-الشيكات قيد التحصيل هي شيكات مقدمة لعملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها الى حسابات العملاء بالبنك.

-البنك يحتفظ بعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الاجل لدى البنوك الاخرى.

✓ **السيولة الشبه نقدية:**

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها مثل أذونات الخزينة والكمبيالة المخصومة مع المراعاة أن كل الإستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة مهما كان التصرف فيها

2لابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذه العنصر كمايلي: [2]

*حجم ومصادر الأموال السابقة (الأصول سريعة التحويل إلى النقد) والمتاحة لتلبية إلتزامات المصرف اليومية.

*مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

*مدى ملائمة تواريخ الإستحقاق الأصول والخصوم.

*مدى الإعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية حاجيات السيولة .

*مدى ملائمة عمليات الإدارة لتخطيط والرقابة (أنظمة المعلومات الإدارية).

2- **مؤشرات السيولة في البنك**

لتغطية جانب السيولة في البنك نستخدم المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي الى البنوك التجارية.

-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.

-نسبة الودائع الى القروض .

-نسبة الوادئع الى المجاميع النقدية.

-هيكل إستحقاق الأصول والخصوم.

-سيولة السوق الثانوية.

3- **أسس تصنيف سيولة البنك وفق معيار نظام CAMELS**

[2] مفلح محمد عقل،نفس المرجع السابق،ص:31.

يمكن تصنيف سيولة البنك على النحو الأتي:

الجدول رقم(I - 7):تصنيف سيولةالبنك وفق معيار CAMELS

التصنيف	وصف حالة سيولة البنك
1	-يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الإقتصادية. توفر الأصول لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي. -توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.إمتلاك الإدارة الخبرة الكافية والإستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصالح لمقابلة إحتياجات السيولة
2	-المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أوأكثر تلك العوامل. -يمكن تصحيح هذه النقاط من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية . -يشهد مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب ،لكن تفشل في إتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار المشكلات وقد تغفل الإدارة أو تناول بشكل غير مناسب الإتجاهات السلبية (مثل إنخفاض مستوى الأصول زيادة تقلب الودائع.....)
3	عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة في السيولة -الحاجة الى تدارس لإدارة الفوري لإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبة الإلتزامات اليومية.
4	-يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لإحتياجاته الحالية. -قيام المصرف بالتخطيط المكثف لتعامل مع إحتياجات السيولة قصيرة المدى.
5	-يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية إحتياجاته الفورية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع إشهار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر:أحمد نور الدين الفرا"**تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsكأداة لرقابة على القطاع المصرفي**"رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل غير المنشورة،الجامعة الإسلامية،غزة،ص-ص:81-82.

الفرع السادس: معيار الحساسية إتجاه مخاطر السوق

1)مفهوم مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق.

هذا النوع من المخاطر تم إضافته الى متطلبات معيار كفاية رأس المال سنة 1996 حيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر السوق.

-يكون تقويم مخاطر السوقية على عدم الإستقرار في المؤشرات السوق أسعار الفائدة ،مؤشرات بورصات الأسهم ،ويقاس عدم الإستقرار بتقلبات السوق وتشمل مخاطر السوق مايلي:[1]

***مخاطر سعر الفائدة :**

هي الخسائر المرتبطة بالتغير الغير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها.

[1] بلعزوز بن علي"**إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،العدد السابع،2009،ص:334.

*مخاطر سعر الصرف:تنشأمن التحركات في سعر الصرف،يمكن أن تكون كبيرة مثل أحداث خريف عام 1992 في أوربا.

***مخاطر التسعير** :

تتمثل في الخسارة التيتكبدها المصرف نتيجة لتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأمن تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

2)النقاط الواجب مراعتها عند دراسة حساسية البنك إتجه مخاطر السوق:

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على مايلي:

-حساسية أرباح المؤسسة المالية لتغيرات السلبية في أسعار الفائدة.

-قدرة الإدارة على تحديد ،قياس ،رصيد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق.

-طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الخارجية.

-طبيعة وتعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن الموافق الغير التجارية.

3)أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام CAMELS

يمكن تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو الأتي:

الجدول رقم (I - 8):تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق معيار CAMELS

التصنيف	وصف حالة حساسية البنك لمخاطر السوق
1	-درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة. -صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة -مستوى الأرباح وملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق .
2	-لديه خصائص مشابهة لصنف (1) -ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.
3	-درجة التحكم في مخاطر السوق منخفظة وتحتاج الى تحسين كما أن الأرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات لأسعار الفائدة . -يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى مستوى الأرباح وملائمة رأس المال غير الكافين لمواجهة مخاطر السوق وهنا يستوجب وجود رقابية تنظيمية .
4	يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة الى إجراء تصحيحي لازم من قبل من البنك المركزي خاصة إذاكانت هناك مشكلة حقيقة في التحكم في مخاطر السوق.
5	-يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فعالة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية ،حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإنها تكون خسائر فادحة قد تسبب في إفلاس البنك.

المصدر:عاشوري صورية **"دور النظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"**رسالة ماجستر في العلوم التجارية غير منشورة،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011:ص112

خاتمة الفصل الأول:

تهدف البنوك من خلال تقييمها لإدائها معرفة تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الإختلالات في الأداء منأجل وضع الحلول الازمة وإستدراك الوضع قبل إستفاحله.

ليصبح نظام camelsفي تقييم الأداء من بين التماذج الشاملة لأداء المصارف ولتغطية كل من الجوانب الكمية والكيفية بلإضافة الى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة والمؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية رأس المال ودراسة جودة أصول البنك ومدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبها على جلب الإيرادات تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية بلإضافة الى دراسة السيولة وقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته لإن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي الى إفلاس البن

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للدراسة وعرض مفاهيمي نظرية لنظام **CAMELS** سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وحساب المؤشرات المتعلقة بنظام **CAMELS**من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي من المؤشرات (معايير)التي تعتري ضعفا أجل تقديم توصيات للبنك.

و من أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال التطرق لنشأته وهيكله التنظيمي وأهم الخدمات التي يقدمها تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظام **CAMELS**حسب المعطيات المتوفرة لدينا.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أكد الميثاق الوطني على الأهمية الإستراتيجية للفلاحة الجزائرية ونظرا لطاقات الكافية الموجودة في البلاد فيما يخص الموارد الفلاحية ومؤهلاتها من مناخ وتربة وغير ذلك مما يساهم في تنميتها ونظرا لضرورة تبنى والحاجيات الوطنية للمنتجات الغذائية ،فإن الفلاحة تكتب أهمية كبرى وتطورها أحد الأولويات التيي ترتكز أكثر دلالة من أي تعبير هذا وإضافة إلى الخدمات البنكية الأخرى المعتادة.

المطلب الأول: تعريف بنك بدر والهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو بنك عمومي أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم28/106 المؤرخ في 17جمادى الأولى 1402 الموافق ل مارس 1982 والذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في أفريل 1985 وهو عبارة عن شركة مساهمة (شخصية معنوية) ذات رأس مال قدره 330000000000دج،الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير ،بدأ بنك BADR ب 140 وكالة متنازل له عنها طرف BNA ليضم في الوقت الراهن 292 وكالة و 41 مديرية جهوية و7 مديريات عامة وهذه الكثافة في زيادة مستمرة وفق إستراتيجية من شأنها جعل البنك الأشمل على المستوى الوطني ونظرا لأهمية البنكية وأهمية شكلها وهدفها صنف بنك BADR من طرف قاموس مجلة البنوك.

BANKERSAL MANACH الطبعة 2001-المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.[4]

الفرع الأول: دراسة الهيكل التنظيمي للبنك BADRE

إن الهيكل التنظيمي لبنك بدر غير مستقر كليا فهو يعتبر بطريقة تتناسب مع ديناميكية السوق ومتطلباته فبنك بدر يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتخفيف أهداف خاصة في مجال صيانة الآلات والبرامج وتحسين أدائها ،كما هو موضح في الشكل التالي:

[4] مرسوم رئاسي82/106 المؤرخ في مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية،العدد 16،11 مارس 1982.

الشكل ||-1 الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لحضر

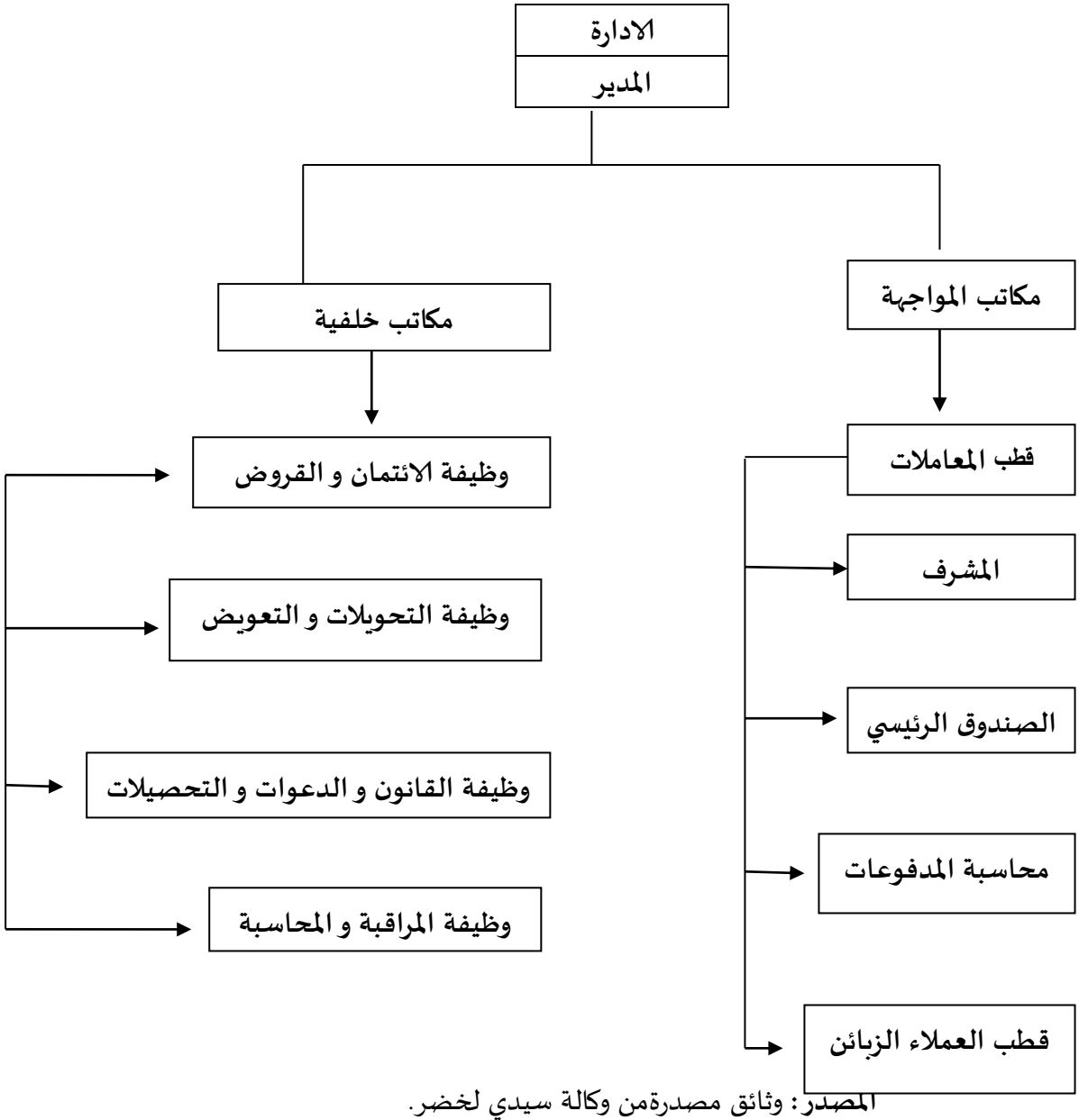

المصدر: وثائق مصدرةمن وكالة سيدي لخضر.

شرح الهيكل التنظيمي للوكالة:

1)المدير:يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى بلدية سيدي لخضر ،حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كا العقود والإتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقريرا عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالوكالة[1]

نائب المدير: هو السلطة الثانية بعد المدير العام بسبب تغيبه، أو الحصول مانع على دراسة التدابير ، و العمليات الازمة لتسيير هياكل بدر و وسائله وأعماله سيرا عاديا.

الأمانة العامة:مسيرة من متخصص في الأمانة،تسجيل البريد الوارد والصادر،وتسجيل ملاحظات عن البريد،وتحويله‌ا لدى المديرية العامة مع إشهار بلإستلام،حيث أن المدير العام،يكون علم بكل بريد صادر أو وارد في البنك.

[1] مقالة شخصية من مقابلي البنك.

إدارة السكرتارية: من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تستقبل العملاء الذين قدمو الطلبات للحصول على القروض و الاتصال بالعملاء عند الحاجة و استقبال البريد و المكالمات الهاتفية.

2-مكاتب الواجهة: وتنقسم إلى:

قطب المعاملات :تضم المشرف والبنك الواقف(الخدمة المتوقعة)

الصندوق الرئيسي محاسبة المدفوعات.

-**المشرف**: يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه .

البنك الواقف أويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات،ويقوم أيضا بإعداد جرد حركة وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

-**الصندوق الرئيسي** :تعد مصلحة الصندوق الفرع.الأساسي لذا تتم به كل عمليات الدفع ،وهي تهتم بإستقبال إيدعات الزبائن سواء بالدفع أو السحب أو التسليم وعلى هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة.

-**محاسبة المدفوعات:**ويقوم بإستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها بمتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

-**قطب العملاء(الزبائن)**:يضم المشرف ،مصلحة الإستقبال والتوجيه مصلحة مكلف بالزبائن (أفراد)،مصلحة التأمين المصرفي،خدمات المصرفية الإلكترونية.

مكاتب الخلفية تضم:

-**وظيفة الإئتمان والقروض:**تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة بشؤون القرض ومن قبل الإدارة وتقوم أيضا بإستقبال العملاء والبنك في طلباتهم وإعداد المذكرات الازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الإلتزمات وخلية تسمى خلية الدراسات والتحاليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض

-**وظيفة التحويلات والتعويضات:**

-**وظيفة التجارة الخارجية:**تعتبر هذه بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائرين والأجانب في عمليات البيع والشراء(الإستراد والتصدير).

وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات الوطين (الإقامة) المصرفي الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي على إتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

-**وظيفة القانون والدعوات والتحصيلات**،ويقوم هذا القسم بمساعدةالوكالة من الناحية القانونية وكذلك متابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوي وطلبات الحقوق،وتعيين المحامين الذين يقومون يتمثل الوكالة أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

-**وظيفة المراقبة والمحاسبة:**وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها وتقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحصيلها والمراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة،كما يشرف على النفاقات العامة في الوكالة متابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف والمراقبة لعملية التسيير ومدى مطابقة القوانين الداخلية للوكالة كما يقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة كما يقوم بالتنسيق وتساعد

المدير في إتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى إنتظام ودفعة الوكالة،ومدى وجود المشاكل الإداريةوكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق وسياسة وأهداف الوكالة.

المطلب الثاني: مهام واهداف بنك BADR

الفرع الأول: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية يقوم بإستلام الودائع ومنح القروض،لذا تتمثل مهام البنك فيمايلي:[1]

- إعادة الودائع التي يتلقاها من الزبائن على شكل قروض.
- تشجيع الإستثمار وإنجاز المشاريع بحسب ما يسمح به البنك .
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال الإئتمان القصير والمتوسط الأجل .
- حفظ الودائع لزبائن وصيانتها.
- توفير وسائل الدفع كالشيكات الكمبيالات.
- منح القروض ومتابعة توظيفها في المشاريع المتخصصة بها .
- قيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن.
- مشاركة المؤسسات المالية في التمويل بقروض طويلة الأجل.
- فتح حسابات لكل الأشخاص الذين يرغبون في ذلك.
- تمويل إحتياجات الأستغلال والإستثمار لأعوان الإقتصادية في قطاع الصناعة والتجارة.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدرجة الأولى إلى تحقيق أعظم ربح بحيث يغطي هذه الأرباح كل التكاليف بمختلف أنواعها،ومن هنا تتمثل أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةفي:

-إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتصميم إستعمال التكنولوجيا والإعلام الألي وتجديد الثروة.

-إشراك الزراعة وتنميتها في مجال الإنتاج الوطني.

-ترقية النشاطات الفلاحية الحرفية والفلاحية الصناعية وضمان هذا التمويل حسب القوانين المعمول بها.

-حصول على أكبر حصة في السوق.

-توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

رفع المواردعلى التسير الدقيق للخزينة .

-تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

-تحسين الإنتاج على مستوى عمليات المعالجة اليومية.

-عصرنة وتجديد ثروته.

-تطوير وتعميم إستعمال الإعلام الألي.

ولحد الآن حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعض النقاط المهمة المتمثلة في:

*يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.

*ترتيب القروض الوثائقية في 24 ساعة

[1] مقابلة مع مكلف بمصلحة القروض.

- المبحث الثاني: الوضعية المالية لبنك

إن أهمية التحليل المالي تكمن في قياس أداء البنك ومعرفة مدى محافظة على توازنه المالي هنا نجد أن مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) يمدون أهمية بالغة لتحليل المالي من خلال دراسة مختلف مظاهر النشاط والتوازن المالي والنتائج وتحديد المردودية وتحليل الأخطار وهذا انطلاقا من الميزانية الختامية وتحديد نموذج لحسابات النتائج وكدلك النسب التي يمكن استخدامها في التحليل المالي لسهولة الدراسة سوف نقسم النسب المالية إلى:[1]

1-نسب المردودية: يعتمد البنك أساسا في تحديد نسب المردودية على:

-مردودية الأموال الخاصة= $\frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$

كانت نسبة مردودية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر:

مردودية الأموال الخاصة لسنة 2016= $\frac{301846650314}{3198561953} = \%26.47$

معامل الإستغلال = $\frac{\text{تكاليف الاستغلال}}{\text{الناتج الصافي البنكي}}$

معامل الإستغلال في وكالة بنك بدر سيدي لخضر

معامل الاستغلال = $\frac{481339161}{12966839}$ = %37.12

نسبة إستعمال القروض= $\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$

نسبةإستعمال القروض في وكالة بنك والفلاحة والتنمية الريفية:

نسبة إستعمال القروض= $\frac{188683022813}{328320599131}$ = %56.92

نسبة إعادة تحسين الخدمة وتقييم ما يلي

حسابات الزبائن:يجب زيادة عدد حسابات الزبائن على الأقل10%سنويا:

في وكالة بدر بسيدي لخضر وصلت في سنة 2016/10/31 إلى :

-2073:حسابات تجارية.

-896:للموظفين

-نسبة العمولات = $\frac{\text{العمولات}}{\text{مجموع المنتوجات}}$

في وكالة بدر وصلت نسبة العمولات في سنة 2016إلى:

نسبة العمولات= $\frac{26014808}{23442344}$=%11.07

[1] مقابلة مع المكلف بمصلحة الضرائب،

نسبة متابعة الأخطار :يعتمد البنك في متابعة الأخطار على النسب التالية:

$$\text{نسبة متابعة الأخطار} = \frac{\text{قروض مدفوعة}}{\text{مجموع القروض}}$$

وكانت هذه النسبة في 2016/03/31 إلى:

$$\text{نسبة متابعة الأخطار} = \frac{1824371192}{1868830228} = 0.97\%$$

وهناك أنواع أخرى من النسب المالية:

***نسب الرفع المالي**:

يقاس الرفع المالي عادة بنسبة الإقراض الى إجمالي الأصول وتعطي بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة الأقراض} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

$$\text{نسبة الاقراض} = \frac{9851732727}{3134076951} = 3.14\%$$

عند إنخفاض هذه النسبة هناك إنخفاض في المخاطر.

-عند إرتفاع هذه النسبة هناك صعوبة في الحصول على قروض إضافية.

***نسب السيولة:**

هي التي تقيس مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته الجارية بإستخدام مجموعة الأصول المتداولة وهذه المجموعة الأصولالمتداولة وهذه المجموعة تتضمن النسب التالية:

1)نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول= $\frac{\text{صافي راس المال العامل}}{\text{اجمالي الاصول}}$

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول} = \frac{2743402178}{3134076951} = 8.75\ \%$$

2)نسبة التداول :هي النسبة التي تشير إلى قدرة البنك على سداد إلتزاماته قصيرة الأجل:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{االاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة التداول} = \frac{3134076951}{2764844564.56} = 40.78\ \%$$

***نسب الربحية:**

تضم هذه المجموعة النسب التالية:

أ)هامش صافي الربح:تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الارباح المقابلة لتوزيع}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{3627289142}{32039661951} = 1.13\ \%$$

ب)معدل العائد على حقوق الملكية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الارباح المقابلة لتوزيع}}{\text{اموال الخاصة}}$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{3627289142}{1540392696} = 23.55\ \%$$

ج)معدل العائد على إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة الى نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة وتعطي النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{الارباح المقابلة لتوزيع}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{3627289142}{3134076951} = 1.15\%$$

ب) الميزانية في الوكالة:

***ميزانية التقديرية:**

تقوم بها المؤسسة قبل بداية النشاط مثلا قيام بميزانية لسنة2016 حيث يتم ملاحظة الميزانية لسنتين ماضيتين 2015و2014من أجل مقارنة أعمال 2016 بأعمال سنة 2015و2014 .

حيث يقوم بتقديرات للحسابات المفتوحة بحيث يتمكن من حساب بحيث يقوم بتقديرات للحسابات المفتوحة بحيث يتمكن من حساب الأعباء والمنتجات وتقديرات للقروض الممنوحة .

***ميزانية حقيقية:**

تقوم بها كل شهر أو كل ثلاثة أشهر ويتم من خلالها تقييم الحسابات المفتوحة والأعباء والمنتجات.

***ميزانية ختامية:**

هي عبارة عن مجموع مما توصل إليها من خلال الميزانية الحقيقية.

ج)نموذج لحسابات النتائج:

-أعباء الإستغلال =العمولات +الفوائد.

-نتائج الإستغلال =عمولات الخدمات البنكية+الفوائد من القروض.

PNB =نتائج الإستغلال ـ أعباء الإستغلال .

- PNB=RBE_ مصاريف الخدمات العمال ـ الضرائب ـ مصاريف أخرى.

النتيجة الصافية = ناتج الخام ـ تخصصات المالية للقروض غير المسددة .

مثال عن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر:

أعباء الإستغلال =430567704

نتائج الأستغلال =143027478

PNB=1493027478_ 430567704

PNB=1062459774

RBE=1062459774_76897_265568628_300000_57.525

RBE=783148946

نتيجة الصافية=2000000+_1000000_7831489.46

Lانتيجة صافية=883148946

الجدول رقم(II-9) نموذج لجدول حسابات النتائج 2017/12/31

البيان	المبالغ
-منتوج الإستغلال البنكي	12000000000
-تكاليف الإستغلال البنكي	7300000000_
-منتوج البنك الصافي	**+4700000000**
-تكاليف التسيير	3090000000 _
-نتيجة الإستغلال الخام	1610000000
-منتوج خارج الإستغلال	+3000000000
-تخفيض التسديد	4000000000. _
-إسترجاع التخصصات	+3000000000
النتيجة الصافية	**+64000000DA**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قوائم المالية.

تحليل الجدول :

من خلال النتيجة النموذجية التي حققها البنك في نهاية سنة 2017 إتضح لنا أن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بسيدي لخضر في هذه السنة حقق ربح وهذه يعني أن هناك فروع حققت أرباح عبر التراب الوطني مما أدى الى أن البنك في سنة 2017 حقق ربح

المبحث الثالث:إستخدام نموذج CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر.

يتم من خلال هذا المبحث تطبيق مؤشرات نظام CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر لمعرفة درجة تصنيفه.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين ومن أجل تصنيف رأس المال ببنك بدر بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول.

الجدول رقم(II - 10) نسبة كفاية رأس المال ببنك بدر.

البيان / السنوات	نسبة كفاية رأس المال
2014	%35.53
2015	%44.26
2016	%44.01
2017	%35.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية.

التحليل:

إرتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 44.26%سنة 2014 مقارنة بسنة 2015 عندما كانت تبلغ 35.53 % وذلك بسبب زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس المال البنك.

إنخفضت النسبة نسبيا إلى 44.01 %سنة 2016 وذلك بسبب زيادة حجم القروض المنوحة لزبائن(زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطرالمرتبطة بها)

-ثم إنخفضت النسبة مجددا إلى 35.41% سنة 2017 بسبب انخفاض قيمة الاحتياطات و قيمةا لأموال لمواجهة المخاطر العامة.

الجدول رقم (II- 11):التصنيف الكلي

نسبة كفاية رأس المال	%35.53	%44.26	%44.01	%35.41
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف السنوي	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف السنوي	1			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية.

الإستنتاج:

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف كفاية رأس المال بنك بدر بالتصنيف الأول مما يعني رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول في بنك بدر

تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام تقييم CAMELSوبشكل عام تعتمد درجة مصداقية لمعدلات رأس المال على درجة موثوقية بمؤشرات جودة ونوعية الأصول وللحكم على مدى جودة أصول البنك يتم إستخدام النسب التالية الموجودة في هذا البنك.

***نسبة التصنيف المرجح لبنك بدر**

الجدول رقم (II- 12):نسبة التصنيف المرجح لبنك بدر

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017
المخصصات (القطاع العام +القطاع الخاص)	151934811	12911889432380	11506642300046	/
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	
التصنيف الجزئي	4	4	4	/
التصنيف الإجمالي	4			

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول بنك بدر بالتصنيف-4- 2014-2015-2016 إعتمادا على نسبة التصنيف بالمرجح والتصنيف 4 لمتوسط السنوات البنك،وأنه لايوجد إنتظام قي تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها كما أن إدارة في البنك غير جيدة،جاء هذا بالتزامن زيادة الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناءا على نتائج الجدول رقم (II- 12) يمكن تصنيف جودة أصول البنك بدر إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة لإيردات مجمل الأصول على النحو التالي:

الجدول رقم(II-13):تصنيف جودة أصول البنك بدر إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة لإيرادات الى مجمل الأصول

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017
مجمل الأصول المحققة لإيرادات	2168884378	2350089078848.96	1957604903031.21	1611639386775.13
مجمل الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307753548231.36	2111443454229.51
نسبة مجمل الأصول المحققة لإيرادات /مجمل الأصول	%91.60	%89.12	%84.82	%76.32
التصنيق الجزئي	1	1	1	2
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1)			
التصنيف الأجمالي	1			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة الأصول ببنك بدر بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2017 مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة لإيرادات تضمن له زيادة الأرباح والاستمرارية.

المطلب الثالث:تحليل جودة إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في :الحوكمة،الموارد البشرية ،إجراءات المراقبة والتدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

***الحوكمة**: يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تتنوع الخبة والقدرة على إتخاذ القرارات بشكل مستقبل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة .

***الموارد البشرية**:يشكل هذا المعيار تقييم مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح القرارات بشكل مستقل واضح على المستخدمين وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

***عملية المراقبة والتدقيق**:يتم تقييم وتشكيل العمليات الأساسية ومدى فعالياتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

***نظام المعلومات**:والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام معلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

***التخطيط الإستراتيجي**:والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل و ما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

ويعد تقييم أداء البنك تم مللأ إستمارة تتعلق بتقييم جودة إدارة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث شملت هذه الإسستمارة مدى تطبيق البنك للحوكمة ومبادئها ويقيم الموارد البشرية ويقيم وظيفتي المراقبة والتدقيق بجانبه الخارجي والداخلي ويقيم نظام المعلومات المستخدمة في البنك بالإضافة إلى معايير أخرى.

المطلب الرابع:تحليل ربحية بنك بدر

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان إستمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول وتعتبر أحد مصادر التمويل الداخلي لزيادة رأس المال ومواجهة الخسائر.

الجدول رقم(II- 14):نسب الربحية في بنك بدر.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017
الربح الصافي	19168656	3026035674.84	3555730338.81	20931942640.31
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	20403201738.07
مجموع الأصول	23676126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
متوسط الأصول	1578417417	14578036775059.6	15385063654875.7	14076289694863.4
نسبة العائدعلى حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	10.26%
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 12.65 سنة 2014 وارتفعت هذه النسبة خلال 2015و2016 لتبليغ 16.9 و17.5 على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع قيمة حقوق الملكية سواء يرفع رأس المال أو تحقيق نتائج مالية معتبرة،إلا أنها انخفضت سنة 2017 بسبب إنخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة إنكماشية من قبل البنك المركزي.

بلغت نسبة العائد على الأصول 0.8 سنة 2014 وذلك بسبب إنخفاض الأرباح الناتجة عن إنخفاض العوائد المتأتية من القروض الإستهلاكية.

-وفي سنتي 2015-2016 إرتفعت النسبة لتبلغ 1.14و1.54 على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى زيادة البنك لعدد وكالاته.

أما في سنة 2017فقد إنخفضت النسبة لتبلغ 1 فبالرغم من إنخفاض قيمة الأرباح الصافية لهذه السنة إلا أن إجمالي الأصول إنخفضت بقيمة أكبر و إرتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال 2015-2016 لتبلغ 17.21-، 23.11 على التوالي مقارنة بسنة 2014 يرجع سبب ذلك لزيادة أرباح البنك خلال السنوات المذكورة،إلا أن هذه النسبة إنخفضت لتبلغ 14.87 سنة 2017 بسبب إنخفاض الأرباح.

الجدول رقم (Π - 15):تصنيف ربحية البنك بصفة عامة

الصنف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B	نسبة العائد على متوسط الأصول C
1	A>0.4%	B>1%	C>1.5%
2	A<0.2%	%0.75<B<1%	%0.75<C<1.5%%
3	A<0.1%	%0.5<B<0.75%	%0.48<C<0.75%
4	A<0.05%	%0.25<B<0.5%	%0<C<0.41%
5	A<0.01%	B<0.25%	C<0%

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على:

-شاهين على"**سياسة إستخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**"،الجامعالإسلامية،غزة،فلسطين،2002-2003،ص:19.

-عاشوري صبرية"**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**"رسالة ماجستر في العلوم التجارية غير منشورة،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011،ص:103.

من خلال الجدول رقم (Π - 14)والجدول رقم (Π - 15)يمكن تصنيف ربحية بنك بدر على النحو الأتي:

الجدول رقم(Π- 16) :تصنيف البنك على نسبة العائد على حقوق الملكية:

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	16.9%	%17.5	%10.26
التصنيف الجزئي	**2**	2	2	2
متوسطة التصنيف	2=4/(2+2+2+2)			
الصنف الكلي	2			

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2 خلال السنوات الأربعة كما حاز البنك على التصنيف 2من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك.

الجدول رقم(II- 17):تصنيف البنك إعتمادا على نسبة على الأصول

السنوات / التصنيف	2014	2015	2016	2017
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
التصنيف الجزئي	2	1	1	1

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك حصل على التصنيف الإجمالي من التصنيف1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 سنة 2014 مما يعني أن أصول البنك تحقق عوائد جيدة.

الجدول رقم (II- 18):تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول

السنوات / التصنيف	2014	2015	2016	2017
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصولتم تصنيف ربحية بنك بالتصنيف 1 خلال السنوات الأربعة ،كما حاز البنك على التصنيف 1 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق نتائج جيدة.

ومن خلال الجداول (II17 - 18-19)يمكن تصنيف بنك بدر على النحو الأتي:

السنوات / التصنيف	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على متوسط الأصول
تصنيف النسبة	2	1	1
متوسط السنة	1.33=3/(2+1+1)		
التصنيف النهائي	1		

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

تم تصنيف ربحية البنك بالتصنيف 1 مما يعني أن أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي الازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين.

المطلب الخامس :تحليل سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نقوم بتحليل السيولة ببنك بدر باستخدام النسب التالية:

نسبة القروض إلى الودائع= مجموع القروض / مجموع الودائع

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول= القروض / اجمالي الاصول

والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة

الجدول رقم (II- 20):تصنيف سيولة البنك بصفة عامة

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D
1	55 فما فوق	D<50%
2	60 فما فوق	D<60%
3	65 فما فوق	D<65%
4	70 فما فوق	D<70%
5	71 فمافوق	D<71%

المصدر:عبد القادر زيتوني"دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ص:14,wwwkatankj.com ،يوم 2015/04/02.

الجدول رقم(II - 21) :نسب السيولة في البنك

السنوات / النسبة	2014	2015	2016	2017
القروض	1916570657	206993284701.12	1720640117915.1	1394534330166.46
الوادئع	2018159263	2198064067230.83	186184397521.3	1680611308592.01
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	211144345229.51
نسبة التمويل إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	% 82.97
نسبة القروض الإجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية بالبنك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

إجمالي القروض وإجمالي الودائع إرتفعت خلال 2015 مقارنة بسنة 2014يرجع السبب إلى:

-زيادة التوسع النقدي.

-زيادة القروض المقدمة للإقتصاد

-زيادة في الأجور،زيادة التشغيل في التوظيف العمومي.

إجمالي القروض إنخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016يرجع السبب إلى إتباع السياسة الإنكماشية.

إدخال أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إسترجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره1.5%

ومن خلال الجدول أيضا :

-أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت 94.96 % سنة 2014 وإنخفضت هذه النسبةخلال 2015-2016-2017 لتبلغ 94.17%-92.41%-82.97% على التوالي يرجع السبب إلى توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى القروض

فالبرغم من أن توضيف البنك لودائعه في شكل قروض يحقق له ربحية إلا أن ذلك يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجيات المودعين.

-إن نسبة القروض على إجمالي الأصول بلغت 80.94% سنة 2014 وإنخفضت هذه النسبة في ذلك خلال 2015-2016-2017 لتبلغ 78.5% 74.55 % 64.04 % على التوالي يرجع السبب في ذلك ألى تقليل البنك طن نسبة توظيف االأصول من في شكل قروض وهذا مهم بالنسبة للبنك من أجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم التسديد

بناءا على نتائج الجدول رقم (Π - 20) ومعطيات الجداول رقم(Π- 21)يمكن تصنيف سيولة بنك بدر على النحو الأتي:

الجدول رقم(Π- 22):تصنيف سيولة البنك إعتمادا على نسبة القروض على الودائع

السنوات / التصنيف	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض إلى الودائع	**%94.96**	%94.17	%92.41	%82.97
التصنيف الجزئي	**5**	5	5	3
التصنيف الإجمالي	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الإجمالي	5			

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

ارتفعت نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الأربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض،لذا تم منح التصنيف 5 منحيث السيولة خلال السنوات الأربعة.

الجدول رقم (II - 23) :تصنيف سيولة البنك على نسبة القروض على إجمالي الأصول

السنوات / النسبة	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04
التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط الأصول	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الإجمالي	5			

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال 2014-2015-2016 لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك ما يوقع البنك في خطر عدم التسديد، والتصنيف 3 خلال لتقليل البنك من نسبة التوظيف أغلب أصوله في شكل قروض.

من خلال الجدولين (II -22-23): يمكن تصنيف سيولة البنك على النحو الأتي:

النسبة / التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
تصنيف النسبة	5	5
متوسط التصنيف	5=2/(5+5)	
التصنيف النهائي	5	

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول الأعلاه تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 5 مما يعني أن أدائه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة ،لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لإحتياجاته الحالية كما يجب المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع إحتياجات السيولة الغير المتوقعة

المطلب السادس:تحليل حساسية بنك بدر لمخاطر السوق

سوف نقوم بتحليل حساسية بنك بدر بإستخدام النسب التالية :

*نسبة الأصول الحساسة للفائدة إلى إجمالي الأصول= $\frac{\text{الاصول الحساسة للفائدة}}{\text{اجمالي الاصول}}$

GAP= RSA-RSLsوتقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات و الالتزامات الحساسة للفائدة.

لم نتمكن من الحصول على تصنيفات فيما يتعلق بحساسية بنك اتجاه مخاطر السوق ،كما أننا تحصلنا على نسب تتعلق بالحساسية إتجاه أسعار الفائدة،ومع ذلك سوف نقوم تقديم نظرة حول مدى حساسية أصول البنك وخصومه لتغيرات في أسعار الفائدة.

الجدول رقم(II - 24):الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة

السنوات / النسبة	2014	2015	2016	2017
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	150566031242.50	1139983259293.11	64324263825.49
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.62	580656858621.99	75129190340.97
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الإستحقاق	157881423	21969225520.78	190871591663.14	177174152348.68
مجموع اأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	228962513022.9	1911511709578.25	1571708482515.14
ديون إتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.73	15604849323.99	1135406743.04
ديون إتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.12	1846239125888.33	1679475901848.97
ديون ممتلئة بورقة مالية	40930452	38759654187.14	40506183346.14	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	2059089715	2236823721417.99	1902350158558.46	1722450239728.3
الفجوة GAP	15362365	52801408803.91	9161551019.79	-150741757213.16

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة GAPارتفعت بشدة سنة 2015مقارنة بسنة 2014لتبلغ أكثر من 52 مليار دينار ثم إنخفضت سنة 2016لتبلغ9.1 مليار دينار مما يدل أن أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة أكثر من الخصوم ،الا أنه في سنة 2017زادت خصوم البنك عن أصوله الحساسة لأسعار الفائدة ب 150 مليار دينار مما ولد فجوة سالبة.

الجدول التالي يبين نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة من إجمالي الأصول البنك خلال الفترة الممتدة بين 2014-2017

الجدول رقم (II- 25):نسبة الأصول البنك لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول

السنوات / النسبة	2014	2015	2016	2017
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	1911511709578.25	1571708482515.14
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	230775954823	2111443454229.51
نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة لإجمالي الأصول	%87.61	%86.83	%82.82	%74.43

المصدر:من إعداد الطالبةإعتمادا على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأصول لأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول بإعتبار أن أغلب إيرادات البنك تأتي من أسعار الفائدة ،كما نلاحظ أن النسبة انخفضت خلال السنوات قيد الدراسة لتبلغ أدنى مستوى إليها سنة 2017

التصنيف النهائي للبنك:

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام CAMELS وإعطاء التصنيفات الموحدة لكل معيار على حدى

ومن خلال الجداول والنتائج يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو الأتي:

الجدول رقم(II - 26) :التصنيف النهائي للبنك

المعيار / التصنيف	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي	1	3	1	5
التصنيف الإجمالي	2.75=4/(5+1+3+1)			
التصنيف الإجمالي	3			

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول أعلاه تحصل البنك على التصنيف 3مما يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها .وعلى البنك إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELSوتقديم تصنيفات فردية كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري وإختبار مدى تطبيقه مع الواقع العملي فتمكنا من الوصول في الجانب التطبيقي إلى:

-معرفة نقاط القوة والضعف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للبنك.

-يعاني البنك من مشاكل في السيولة ولكن يحقق أرباح مرضية تضمن له البقاء والإستمرارية فيجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي.

-تحصل البنك على التصنيف الثالث مما يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها..

الخاتمة

الخاتمة :

إن تقييم الأداء المالي بالنسبة للبنوك التجارية تعتبر جرس إنذار مبكر للمخاطر التي تعتري عملها لذا ظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقييم الأداء المالي للبنك ومن أهم النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي **CAMELS** الذي يعد من النماذج الحديثة لتقييم الأداء المالي والذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية في التقييم وتغطية الأكثر الجوانب حساسية في نشاط البنك وإسهامه في بيان نقاط القوة والضعف في أداء البنك.

يعالج النموذج الأمريكي **CAMELS**مشاكل البنوك في ستة محاور وهي رأس المال،جودة الأصول،السيولة ، الربحية ، الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق وعليه قمنا بتطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل معرفة أدائه وتقييمه.

- اختبار صحة الفرضيات:

تتمحور الفرضية الأولى حول تقييم الأداء المالي وسيلة تقدم المعلومات الازمة لتحليل الوضعية المالية للبنوك.

وهذا ما تم تأكيده من خلال العرض، حيث أن من خلال التقييم والتحليل الجيد لأدوات المالية يساعد من تحقيق مستوى أداء المالي جيد وفعال في البنوك.

تتمحور الفرضية الثانية حول مؤشرات نظام**CAMELS** لها دور فعال في تقييم الوضعية المالية للبنوك وهذا ما تم تأكيده حيث أن المؤشرات نظام**CAMELS** تعد عامل أساسي ومساعد في تقييم أداء البنوك.

- **نتائج الدراسة:**

إن عملية تقييم الأداء المالي في مجال البنوك يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لديها ومدى قدرتها على تحديد احتياطاتها وتحقيق أهدافها وضمان إستمراريتها.

-إن تقييم الأداء المالي هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة.

-أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الموجودة من ممارسة هذه الوظيفة.

-إن كفاءة الأداء المالي تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف في تحقيقه وإن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفؤة .

-تعتبر عملية التحليل المالي أداة من الأدوات المراقبة لنشاط أي منظمة لذا يجب على المسؤولين اتخاذها بعين الاعتبار.

يكشف نظام **CAMELS** نقاط الضعف والقوة في البنوك.

-يستخدم هذا النظام لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للمصرف و التي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة و تحديد أولويات الرقابة الأزمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

-يعمل معيار **CAMELS** على إجراء شامل لأداء البنوك ومقارنته مع مستوى الصناعة في المحيط المصرفي.

-يتميز نموذج **CAMELS** بعناصر مالية وفنية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك.

الخاتمة :

من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر يلاحظ أن اعتماد قياس وتقييم الأداء المالي من قبل إدارة البنك ينتج لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لتحسين مستوى الأداء المالي في البنك.

واتضح أيضا أن هذا البنك يستخدم نظام **CAMELS** لتقييم الأداء المالي فهو يعتمد على مختصرات هذا النظام التي تتمثل في:

يحقق بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لحضر نسبة ملاءة تفوق النسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال بنك للمخاطر التي يتعرض لها و منه تم تصنيف ملاءة البنك بالتصنيف 1.

حاز البنك على التصنيف 3 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني أن أداء البنك معقول,حيث البنك ضعفا في العديد من المؤشرات مما يستدعي من الإدارة اتخاذ خطوات فورية لدراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب كما يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة من المستوى العادي وسوء تسيير معايير منح الائتمان كما أن إجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.

تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 5 مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة لذلك يجب ان يقوم البنك بالتخطيط المكثف لتعامل مع احتياجات السيولة الغير المتوقعة.

تحصل البنك في النهاية على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها.

و في الأخير فان نظام **CAMELS** له أهمية بالغة في تقييم أداء البنوك و ميزاته في إعطاء صورة شاملة لأداء البنك. و لكنه يتركز ببعض العيوب التي تكمن فيما يلي:

1- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك بمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط القيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة نفسها و بالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة لأوضاع المجموعة.
2- يعتمد المعيار على قياس لأداة استناد على المصاريف الأخرى لتغيير هيكلي يطرأ على تلك المجموعة أو على أداء نظام المصرفي ككل فانه عادة لا يتم تغيير مؤشر التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- المؤلفات العلمية باللغة العربية :

1-بشير عباس العلاق ،**"إدارة المصارف مدخل وظيفي"** جامعةالتحدي، الأردن ،2001.

2-دريس رشيد بحري سفيان **"مقررات لجنة بازل والنظم الإحترازية"**ص:02 wwwcleasscaor يوم 2015/04/10.

3-شاكر الخشالي،**"العلاقة بين أبعاد الهيكل التنظيمي وحاجيات المديرين في الشركات التأمينالأردنية"** دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33،،العدد2006،1.

4-زياد رمضان ،محفوظ جودة،**"الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**،دار وائل لنشر وتوزيع ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2006.

5-زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي،**"اقتصاديات النقود والتمويل"** دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2005.

6-محمد دويدار ،أسامة الفولي،**"مبادئ الاقتصاديالنقدي"**،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2003.

7-محمد محمود الخطيب،**"العوامل المؤثرة على الأداء المالي"**دارالحامد،عمان،الطبعةالأولى،سنة 2010.

8-مفلح محمد عقل،**"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"**دار المستقبل لنشر وتوزيغ ،الطبعة الثانية،عمان،2000.

9-مؤيد السالم ونازمملكاوي،**"أثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات"**،دراسات العلوم الإدارية ،المجلد 31،العدد 2004،1.

10-علاء فرحان طالب،إيمان شيخاني المشهداني،**"حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف"** ،ا لطبعةالأولى ،دار الصفاء لنشر والتوزيع،عمان،سنة 2011.

11-عبد النعم راضي،**"النقودوالبنوك"**،مطبعة نهضة مصر،مصر،1988.

12-علي محمود شاهين،**"أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels لدعم فعالية نظامالتفتيش على البنوك التجارية**"الجامعة الأسلامية،غزة،2005.

ب- الرسائل الجامعية:

1-أحمد قارون،"مدى **إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة ،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012-2013.

-2-أحمد نور الدين الفرا،"**تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsكأداة الرقابة على القطاع المصرفي**"رسالةماجستر في المحاسبة والتمويل غير منشورة الجامعة الإسلامية،غزة،.

3-تهاني محمد محمود الزعابي،"**تطوير نموذج لحساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل** ،رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2008 .

4-شوقي رقية ،"**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**" أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011.

5-عاشوري صبري ،"**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**"،رسالة ماجستر في العلوم التجارية ،غير منشورة ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011.

الأوراق البحثية:

1-بلعزوز بن علي،"**إستراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"مجلةالباحث،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة العدد السابع،2009.

2-يوسف بوخلخال،"**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**،مجلةالباحث،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،العدد العاشر،2012.

مراسيم وقوانين:

مرسوم رئاسي 106-82 المؤرخ في مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16،11 مارس1982.

ج- المؤلفات العلمية باللغة الأجنبية:

1-Iorraine berger ,CAMELS ratings :what the ymean and why they"director corps ,2011.

2-Khalafalla ahmed mohamed Arbi"**predicting bank failure :2009** ",journal of business studies quarterly ,volume 4,nember 3,2013.

3-Raport d'evaluation des performances globales de l'union des caisses d'eparagne et de prè"UNACREP rupublique du bènin,Aout 2011.

4-Yakob rubayah,"**camel Rating Approch to assess the insuran ceopera torfinancials trength"**jurnalekonomi malaysia, 2012,.

الملاحق

الملحق رقم :01

المستفيدون من التحليل المالي

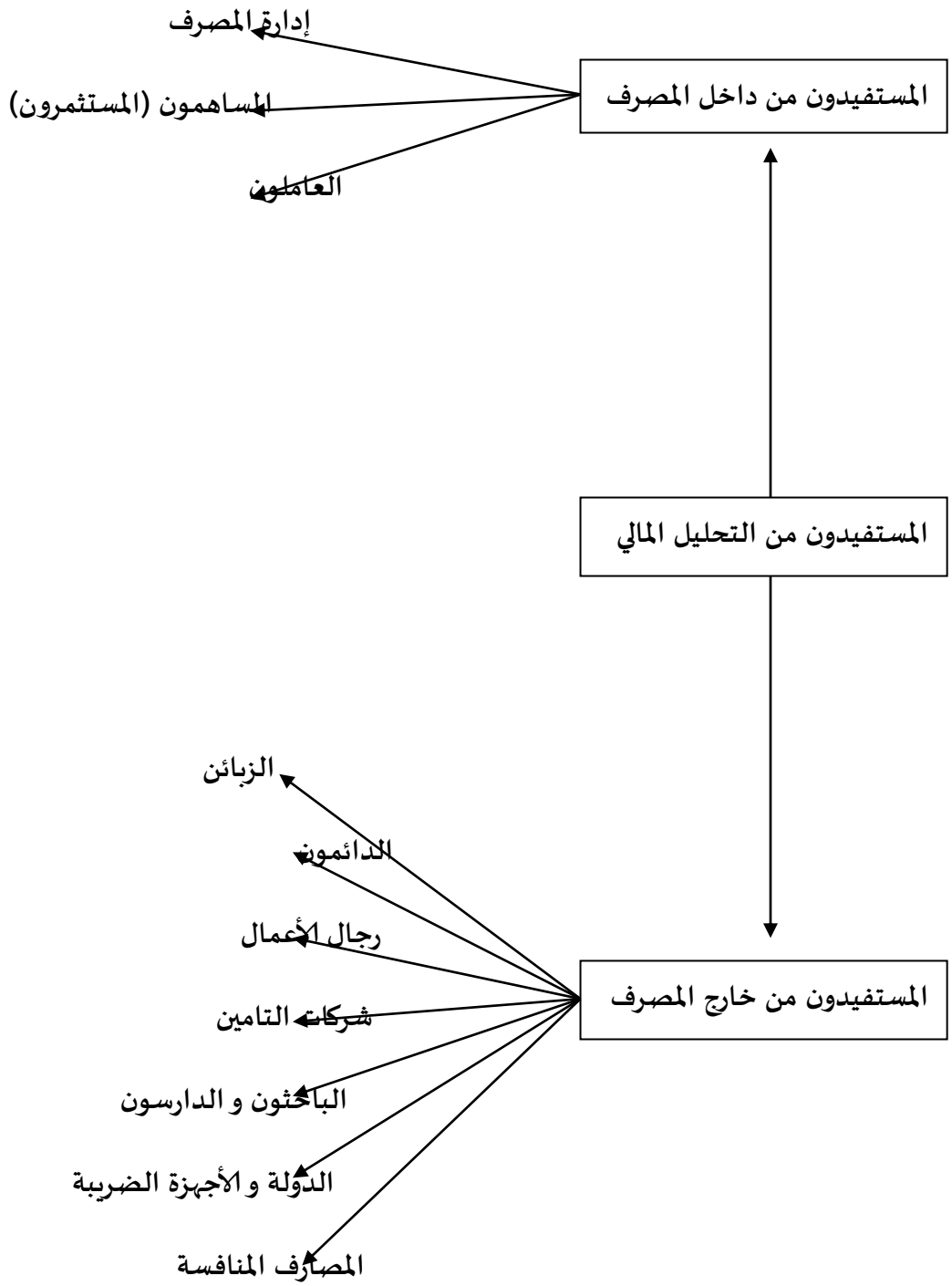

الملحق رقم :02

نموذج لميزانية بنك تجاري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأموال النقدية	*****	**الودائع المصرفية**	*****
-نقدية بالصندوق		-ودائع تحت الطلب	
-أرصدة لدى البنك		-ودائع ادخارية	
-أرصدة مدينة على البنوك الأخرى		-ودائع لأجل	
-قيم تحت التحصيل			
الأوراق المالية	*****	**الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى**	*****
-سندات حكومية		-أرصدة دائنة للبنوك المحلية	
-سندات الخزينة		-أرصدة دائنة للبنوك و المراسلين بالخارج	
-الأسهم			
التسهيلات الائتمانية	*****	**المبالغ المقترضة**	*****
-أوراق تجارية مخصوصة		-قروض من البنك المركزي	
		-قروض من بنوك أخرى	
أصول ثابتة	*****	**مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية**	*****
-مباني		-مخصص الضرائب	
-معدات		-مخصص التعويضات القضائية	
أصول أخرى		**الخصوم الأخرى**	*****
-إيرادات		-إيرادات مدفوعة	
-مصروفات التامين		-مصروفات مستحقة	
-ممتلكات		**-حسابات رأس المال**	
		-رأس المال	
		-الاحتياطات	

الملخص

إن عملية تقييم الأداء المالي تستند على المعايير و المؤشرات التي توضح مدى نجاح البنوك في تحقيق الأهداف الموجودة.

حيث يهدف هذا الموضوع الى تقييم الأداء و كفاءة البنك الفلاحية و التنمية الريفية وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية و الوضع المالي للبنك و على هذا الأساس تم تطبيق معيار C AMELS على بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لخضر.

و من خلال دراستنا توصلنا إلى أن هذا البنك يمتلك نسبة الملاءة جيدة تمكنه من المواجهة المخاطر التي تواجهه ويحقق أرباح جيدة تضمن له البقاء و الاستمرارية إلى انه يعاني من الديون المتعثرة التي تأثر على جودة أصوله كما أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة و عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء المالي-البنوك التجارية-معيار **CAMELS**

Résumé

Le processus de la performance financière est basé sur les critères et les indicateurs qui démontrent le succès des banques dans la réalisation de l'objectif de l'entreprise est d'évaluer la performance conformité avec la norme **CAMELS.**

Dans notre étude, nous avons constaté que la banque dispose d'un bon ratio de solvabilité permettant de faire face aux risques et de générer de bons de ses actifs et a des performances insatisfaites en matière de liquidité , dans la banque pour réponde e des obligation immédiates.

Mots-clés : Camel standard; évaluation de la performance financière, banque commerciales.